تعديل «وثيقة الاستقلال» في إسرائيل.. إنقسام حول «الهوية»

حسن لافي
كاتب ومحلل سياسي

انعقاد المحكمة العليا الإسرائيلية بكامل هيئتها القضائية المتمثلة بخمسة عشر قاضياً لبتّ الالتماسات المطالبة بإلغاء قانون أساس تقليص "حجة المعقولية"؛ أول قوانين التعديلات القضائية التي أقرها الكنيست الإسرائيلي، لا يعدّ حدثاً استثنائياً وغير مسبوق في تاريخ المحكمة العليا فحسب، فقد تخطت الاستثنائية اجتماع كامل هيئة المحكمة العليا إلى مضمون الجلسة التي تناقش إمكانية إلغاء قانون أساس من قبل المحكمة العليا.

إذ تعتبر قوانين الأساس فصولاً منفصلة في الدستور الإسرائيلي غير المكتوب، كما جرى العرف القانوني في "إسرائيل" منذ قانون "يزهار هراري" في دورة الكنيست الأولى عام ١٩٥٠، الذي يتعامل مع مجموعة قوانين الأساس التي يسنها الكنيست على أنها تشريع متدرج لفصول الدستور التي تتحول نهاية المطاف في مجموعها إلى نصوص الدستور النهائي لـ"إسرائيل".

لذلك، في تعليق رئيسة المحكمة العليا إيستر حيوت على اعتراض بعض المحامين أثناء الجلسة على تدخل المحكمة العليا في قوانين الأساس، قالت: "المحكمة العليا لا تتدخل كل خميس واثنين لتناقش قوانين الأساس"، في إشارة واضحة إلى خطورة قانون محدودية المعقولية" القضائية وتأثيراته في العلاقة بين السلطة القضائية والحكومة والكنيست، الأمر الذي تطلب تدخل المحكمة العليا. لذلك، وصف الإعلام الإسرائيلي الحدث بأنه "يوم تاريخي" في "إسرائيل".

إن ما حدث من طروحات وحجج قانونية في جلسة المحكمة العليا التي استمرت مداولاتها إلى ما يقارب ١٣ ساعة من النقاش الحاد، أوضحت في طياتها حالة التباين الكبير داخل المشهد الصهيوني اليهودي، ليس حول التعديلات القضائية فحسب، بل أيضاً على أهم أساسات البناء الدستوري المؤسس لـ"هوية إسرائيل" ونظامها السياسي والاجتماعي، وحتى القيمي والاجتماعي، المتمثل فيما يسمى "وثيقة الاستقلال" التي تم إعلانها عشية انتهاء الانتداب البريطاني لفلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ في جلسة خاصة "لمجلس الشعب" في "تل أبيب"، بحضور ٣٧ ممثلاً عن الاستيطان اليهودي في فلسطين والمنظمة الصهيونية العالمية، والتي تعبر عن "روح وهوية" الكيان الصهيوني الوليد. ورغم أنها لا تعتبر جزءاً من النصوص الدستورية الرسمية، فإنها حظيت بقيمة قانونية سامية تفوق قوانين الأساس التي ليست في غالبيتها إلا استمراراً لروح نصوص وثيقة الاستقلال.

لكن مهاجمة المحامي إيلان بومباخ، ممثل الحكومة أمام المحكمة العليا، بشكل مباشر وثيقة الاستقلال التي أسست للهوية الإسرائيلية برمتها، قائلاً: "لا يمكن لأحد أن يصدق أن ٣٧ شخصاً غير منتخبين نهائياً... ومن دون قصد منهم، وبعجلة من أمرهم، يصوغون لنا وثيقة بطريقة متسرعة نطلق عليها دستوراً تقيد كل الأجيال القادمة"، ما هو سوى تأكيد أن أساس المعضلة والخلاف بين مؤيدي التعديلات القضائية ومعارضيها ليس إلا خلافاً عميقاً ما بين مؤيد للهوية الإسرائيلية الصهيونية الحالية وفريق يسعى لصياغتها من جديد بحسب رؤيته الجديدة.

كل ذلك جرى في أجواء سياسية ومجتمعية وأمنية حامية الوطيس خارج قاعة المحكمة ويشهدها المجتمع الإسرائيلي، لكن انعكاساتها حاضرة بقوة في أرجاء قاعة المحكمة، ورسائلها تتوالى للتأثير في سلوك قضاة المحكمة العليا، إذ كانت الرسالة المشتركة للغالبية العظمى من وزراء وأعضاء الائتلاف الحاكم "أن الكنيست لن يقبل دهسه من المحكمة العليا بالاستسلام والخضوع".

إن وزير القضاء الإسرائيلي يريف ليفين، الذي يعتبر مهندس التعديلات القضائية ومطلق شرارتها في ٤ كانون الثاني/يناير من العام الحالي، صرح أن "التداول في إلغاء قوانين أساس تعتبر رأس هرم التشريعات القانونية في إسرائيل واحتمال إخراج رئيس الوزراء من منصبه هو ضربة قاتلة لحكم الشعب"، بمعنى أن هناك تهديداً مبطناً للقضاة بأن الحكومة والائتلاف سيذهبان إلى تفجير أزمة دستورية من خلال عدم التزامهم بقرار المحكمة العليا في حال إلغائها القانون.

وهنا، يذهب النظام السياسي الإسرائيلي برمته نحو الانقسام والفوضى الدستورية، وبعيداً من أية تداعيات سياسية خطرة لقرارات المحكمة العليا بالخصوص، التي عبر عنها المحامي يهودا رسلر في مرافعته أمام المحكمة بقوله: "اليوم أنا خائف؛ خائف على وجود الدولة. نحن لسنا بعيدين من خراب الهيكل الثالث".

ولكن جلسة المحكمة العليا مثلت محاججة فلسفية وقانونية حول مرتكزات الهوية الصهيونية. لذلك، ما ستقرره المحكمة العليا في منتصف شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ سيمثل أخطر قرار قضائي في تاريخ "إسرائيل"، إذ سيكون بمنزلة مرحلة فاصلة بين استمرارية الفكر الصهيوني وما انبثق منه من نظام سياسي قاد "إسرائيل" منذ ٧٥ عاماً وفكر صهيوني جديد يسعى لصناعة نظام سياسي إسرائيلي لم تعتده قبل ذلك.

ماستقرره المحكمة العليا في منتصف شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ سيمثل أخطر قرار قضائي في تاريخ الكيان الصهيوني

ملف اللاجئين في تركيا على صفيح ساخن

رانا ابي جمعة
كاتبة ومحللة سياسية

لا يكاد يمرّ يوم في تركيا من دون أن تشهد حادثاً ما يتعلّق باللاجئين، فيتصدّر الخبر الصحف والمواقع الناطقة بالتركية، ويزداد القلق لدى كل من هو غير تركي، أكان عربياً أم "شرقياً" يقطن في هذا البلد. وقد ساهمت الخطابات الانتخابية الشعبوية التحريضية في جعل ملف اللاجئين على صفيح ساخن، فأصبح كالشمّاعة تُعلّق عليه أزمات تركيا الاقتصادية والمالية كما الاجتماعية، فبتنا نسمع أن اللاجئين هم من جرّد الأتراك من ممتلكاتهم، وهم من يعملون على تدمير الثقافة التركية، وهم من يحاولون "تعريب" تركيا بعد أن تمّ تتريكها منذ سنوات خلت.

هل يمكن إطفاء نيران العنصرية المتقدة في تركيا؟

الانتقادات الموجّهة إلى الحزب الحاكم، العدالة والتنمية، لا تكاد تتوقّف، وبعض هذه الانتقادات محقّ. فرئيس البلاد رجب طيب إردوغان وحزبه هما من فتحا حدود تركيا على مصراعيها عقب اندلاع الحرب في سوريا وعليها، في محاولة للاستفادة من الدفق السوري في أكثر من اتجاه سياسي وغير سياسي.

اليوم يدرك الرئيس إردوغان حجم السخط لدى فئات واسعة من المجتمع التركي، التي أصبحت تتغذى على الخطاب التحريضي لبعض أحزاب المعارضة، كحزب الشعب الجمهوري وحزب الجيد، وأحزاب اليمين كحزب النصر. فتوجّه إلى من وصفهم "بأصحاب العقلية الفاشية" بأنه "لن يقبل مطلقاً أن يطال أيّ شخص سوء بسبب أنه أجنبي، أو يتحدث لغة مختلفة، أو بسبب الحجاب واللحية، أو أيّ شيء آخر، وكلّ من يتورّط في الإساءة لأحد سيعاقب". لا نعرف إن كان في كلام الرئيس إردوغان تدشين لهجمة مضادة ضد العنصريّين ومن يقفون خلفهم، ولكن ما نعرفه أن الدستور التركي ذكر مبدأ المساواة أمام القانون "من دون أي تمييز على أساس اللغة أو العرق أو اللون أو الجنس، أو الفكر السياسي أو المعتقد الفلسفي أو الدين أو المذهب"، ما يعني أن باب المحاسبة مفتوح إذا أريد ذلك.

هذه الظاهرة قديمة جديدة-إذ لا يمكن إغفال التاريخ المحتقن بين العرب والأتراك– العثمانيين، فما كان يقال من قبل الصغار قبل الكبار حول "خيانة" العرب لهم في الحرب العالمية الأولى، أصبح اليوم يترجم أفعالاً عنفيّة، من شأنها أن تضع تركيا وأمنها في خطر، وهذا ما بدأنا نسمعه ونقرأه.

لجوء أم احتلال!

دخل ملف اللاجئين وتحديداً السوريين منهم ميدان السوق السياسي بقوة، وهذا ما يفسّر تقدّمه على غيره من الملفات عند كل استحقاق انتخابي (الانتخابات البلدية على الأبواب في آذار/مارس من العام ٢٠٢٤).

لا شك أن اللجوء قد زاد من أعباء الدولة التركية، ولكن أن يُقال عن احتلال وتغيير ديمغرافي وثقافي لمجرد وجود ٥ ملايين أجنبي في بلد (وفق إدارة الهجرة التركية) وصل عدد سكانه إلى ٨٥ مليوناً، ففي ذلك مبالغة لا تصدّق.

وعلى أثر هذه المبالغة بدأت الأمور تخرج عن السيطرة في تركيا، فخروج الناس بدلاً من قوات الأمن، ومضايقة أيّ أجنبي تحت ذريعة "لاجئ"، يؤشّر على عدم احترام الدولة، وعدم الثقة بإجراءاتها وتدابيرها وعدالتها في حل الأزمة، لأن أقصى ما يجب على الناس القيام به في دولة يحكمها القانون والمؤسسات، هو ممارسة الضغط على الحكومة للوصول إلى المطلوب. الأمر الآخر، وهو ما من شأنه أن يضرّ بالسلم الداخلي وبتركيا السياحية وبالتالي اقتصادياً، هو عدم قدرة المعتدين على التمييز بين من هو لاجئ أو مهاجر غير نظامي، وبين من هو سائح أو حتى مواطن تركي.

قد تحمل بعض الخطوات والخطابات السياسية بعض المسؤولين لشغل مناصب رفيعة في الدولة، ولكنّ السؤال الأساس هو لأي دولة وأيّ مجتمع؟

يدرك إردوغان حجم السخط لفئات واسعة من المجتمع التركي، التي أصبحت تتغذى على الخطاب التحريضي لبعض أحزاب المعارضة

التحليل الإخباري

الاتفاق الأمني بين بغداد وطهران يبلور حقائق جديدة على الارض

عادل الجبوري
موقع العهد الاخباري

انطلقت قبل ايام الخطوات الاولى لتنفيذ الاتفاق الامني بين العراق والجمهورية الاسلامية الايرانية، القاضي بابعاد الجماعات الايرانية الارهابية المسلحة من المناطق الحدودية، الامر الذي يمكن ان يساهم في استتباب الامن والاستقرار في عموم المدن والمناطق العراقية والايرانية التي تمتد عبر الشريط الحدودي من جهة اقليم كردستان بشمال العراق.

وقد اكد وزير الخارجية العراقية فؤاد حسين، خلال زيارته الاخيرة للعاصمة الايرانية طهران، التزام بلاده بالاتفاق الأمني بين العراق وايران". وبحسب بيان للخارجية العراقية، التقى حسين رئيس الجمهوريّة الإيرانيّة إبراهيم رئيسي، في طهران، وجرى خلال اللقاء، بحث أهمّية تعزيز علاقات التعاون الثنائيّ بين البلدين الجارين، حيث ان الجانبين ناقشا خلال اللقاء الإتفاقية الأمنية وتنفيذها بالكامل، ونزع سلاح المجاميع المسلحة من على الحدود العراقية ـ الإيرانية في كردستان العراق، كما ناقشا الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، ودور الدول الإقليمية في حلّ الأزمات، ومواجهة التحديات فيما بينها. فضلا عن التأكيّد على أهمّية تضافر الجهود؛ لتخفيف حِدَّة التوتر، والأزمات التي تُواجه المنطقة، وتغليب لغة الحوار لعودة الأمن والاستقرار إليها، في ذات الوقت الذي شدد فيه الرئيس الايراني رئيسي على "ان العلاقات العراقية ـ الإيرانية علاقات تاريخية قائمة على مختلف الصعد التي تهمُّ الشعبين الجارين".

من جانبه، أعرب وزير الخارجية الايراني حسين أمير عبد اللهيان، عن شكره العراق لبذله الجهود المتواصلة لتجريد ما اسماها بـ"الجماعات الإرهابية" من السلاح". واكدت مصادر رسمية ووسائل اعلام عراقية وايرانية على حد سواء، الشروع منذ يوم الخميس، الثالث عشر من شهر ايلول/ سبتمبر الجاري، بعملية تجميع سلاح الجماعات الإيرانية المسلحة المتواجدة في إقليم كردستان، مشيرة الى انه من المفترض أن تفكك جميع قواعد الجماعات الإرهابية بما في ذلك كومله وباك وبجاك والحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني، حيث سيتم نقل هذه الجماعات إلى معسكرات في عمق اقليم كردستان العراق. وأوضحت المصادر أنه بعد هذه المرحلة سيتم نزع سلاح تلك الجماعات بشكل كامل.

هذا وكان الحرس الثوري الإيراني، قد أوضح في وقت سابق، "أن المهلة التي تم منحها للحكومة العراقية، حتى تنزع سلاح المعارضة الكردية الإيرانية، من المقرر أن تنتهي، في التاسع عشر من شهر ايلول/ سبتمبر الجاري. هذا في الوقت الذي اكد المتحدث باسم الخارجية الايرانية ناصر كنعاني، "أن بغداد تعهدت بنزع سلاح الأحزاب الكردية المعارضة في شمال العراق، وحددت الثاني والعشرين من الشهر الجاري اقصى حد لذلك".

وتجدر الاشارة الى ان كل من العراق وايران ابرما في التاسع عشر من شهر اذار/ مارس الماضي، اتفاقا امنيا يهدف إلى تشديد الأمن على الحدود، عبر التنسيق والتعاون المشترك بين الجانبين، بما يساهم في تعزيز الامن والاستقرار بالنسبة للطرفين من خلال انهاء الوجود المسلح في المناطق الحدودية.